

النزاعات الرياضية وطرق حلها محلياً ودولياً

إعداد المستشار
نادر العوضي



ماهية النزاعات الرياضية

- 
- من المسلم به أنه ليس هناك تعريف محدد جامع لـالنزاعات الرياضية، إلا أن الفقهاء اتفقوا على أن هذه النزاعات تشمل مسائل مبدئية تتعلق بالرياضة أو المسائل المالية أو عقدية أو غيرها من المصالح المتعلقة بـممارسة الرياضة أو تطويرها، وقد تشمل بشكل عام أي نشاط أو مسألة مرتبطة ارتباط وثيق بالرياضة.
 - فهي: "كل نزاع أو خلاف قانوني بشأن علاقة قانونية ذات طابع رياضي من أي نوع كانت".
 - وتعرف النزاعات الرياضية أيضاً على أنها: "كافحة المنازعات التعاقدية والمالية والإدارية والانضباطية ذات الصلة بكافة أعمال الجهات القضائية المتعلقة بالأنشطة الرياضية وأمورها المؤسسية".

كيفية نشوء النزاعات الرياضية

النزاعات الرياضية في الغالب تكون نتيجة مخالفة وعدم احترام قواعد اللعبة وفي هذه الحالة يتم حسم النزاع بتدخل الحكم في اللعبة عن طريق توقيع الجزاء المناسب على اللاعب المخالف، إلا أن النزاعات الرياضية قد تأخذ بعدها آخر لا يقتصر على ممارسة اللعبة الرياضية وإنما قد يتعلق النزاع الرياضي بإدارة وإشراف وتنظيم الأنشطة الرياضية وتنظيم العلاقات بين القائمين عليها وبين ممارسيها كما هو الحال بالنسبة للعقوبات التي تفرضها الأندية والاتحادات الرياضية على اللاعبين والمدربين والحكام، وكذلك النزاعات التي تتعلق بالعقود الرياضية كعقد الاحتراف والانتقال وعقد الرعاية الرياضية.



خصائص النزاعات الرياضية

أولاً: أن النزاع الرياضي قد يخرج من النطاق الداخلي فيصبح ذا صفة دولية وبالتالي فإن دولية النزاع وخروجه من نطاقه الداخلي يتثير تطبيق قواعد قانونية عديدة لذلك يجب أن تكون هناك جهات مختصة بالفصل في هذه المنازعات بحيث تكون متخصصة في مجال الرياضة وتكون قادرة على إصدار القرارات اللازمة والملائمة لأنشطة والنزاعات الرياضية.



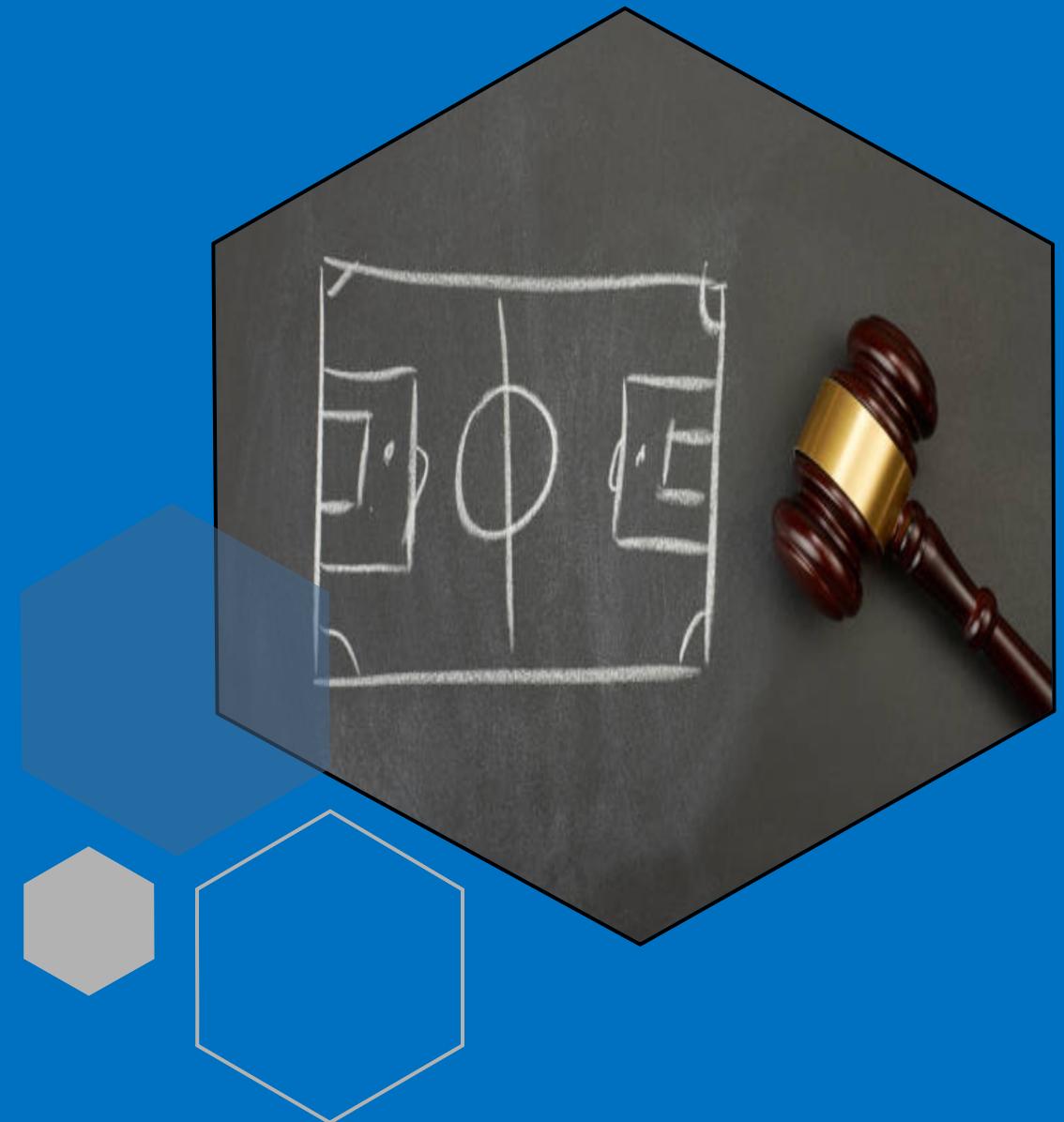
خصائص النزاعات الرياضية

ثانياً: أن النزاعات الرياضية لا تحتمل وجود إجراءات طويلة وبطيئة بسبب تعلق الحقوق والقرارات الحاسمة بها حيث إن مصير لاعب أو ناد أو عقد رياضي يتوقف على حسم هذه المنازعات مما يتطلب أن تحسن في أسرع وقت وبأقل إجراءات ممكنة وهذا يتطلب وجود قواعد قانونية خاصة تلائم الأنشطة الرياضية وتتطلب وجود جهات تحكيم متخصصة مثل مراكز وغرف التحكيم الرياضي.



خصائص النزاعات الرياضية

ثالثاً: أن النزاعات الرياضية ذات طبيعة خاصة تتطلب قضاء مختص على دراية ومعرفة متعمقة بها، لذلك فإن الاتجاه السائد حالياً يتجه نحو ضرورة تخصص قضاة متخصصين فكما يوجد قاض متخصص لجسم النزاعات المدنية والتجارية والجنائية والعمالية كان من الضروري وجود قاض متخصص في المجال الرياضي أيضاً ولا سيما في ظل الانتشار الواسع والتطور الكبير الذي تشهده الرياضة بكافة أنواعها، حيث أصبحت تدر أموالاً طائلة وتسهم في بناء الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل ومحاربة البطالة ودعم السياحة وغيرها.



طرق حل النزاعات الرياضية محلّيًّا



بالطرق القانونية



بالطرق الودية

كيفية إنهاء النزاع بالطرق الودية

أولاً: التفاوض: وهو آلية لتسوية النزاع القائم على الحوار المباشر بين الطرفين المتنازعين سعياً لحل الخلاف ولا يحتاج التفاوض إلى أي طرف ثالث بل يعتمد على الحوار الثاني بين الطرفين مباشرة.



كيفية إنهاء النزاع بالطرق الودية

ثانياً: الوساطة: هي الجهد الذي يقوم به طرف ثالث مستقل عن أطراف النزاع ويتسم بالحيادية والنزاهة في إدارة النزاع وحله.

يكون عن طريق الاتحاد المعني أو الهيئة العامة للرياضة أو اللجنة الأولمبية.



إنهاء النزاع الرياضي بالطرق الودية

المصالحة أو الصلح: هو عقد ينهي به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً وذلك لأن يتنازل كل منهما على وجه التبادل عن حقه أو جزء منه باستثناء ما يتعلق بالحالة الشخصية أو ما يتعلق بالنظام العام.



إنهاء النزاع الرياضي بالطرق القانونية

- يكون عن طريق رفع دعوى أمام المحاكم:
 - المدنية.
 - العمالية.
 - الجنائية.
- يكون عن طريق رفع شكوى أو طلب أمام غرف ولجان التحكيم الرياضي:
 - غرف ولجان التحكيم في الاتحادات المحلية.
 - غرفة البحرين لتسوية المنازعات.



غرفة البحرين لتسوية المنازعات

- دخلت قواعد التحكيم الرياضي للغرفة حيز التنفيذ بتاريخ 17 مارس 2022 وتتوفر القواعد باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
- لاختصاص الغرفة بنظر النزاع إما أن ينص على التحكيم تعاقدياً أو أن يكون وارداً في أنظمة ولوائح الهيئات والاتحادات الرياضية.
- يمكن للغرفة نظر النزاع بصفة ابتدائية أو بصفة استئنافية شريطة وجود اتفاق صريح على جواز الاستئناف.

غرفة البحرين لتسوية المنازعات



Bahrain Chamber for Dispute Resolution



غرفة البحرين لتسوية المنازعات

- تمثيل الأطراف أمام الغرفة يكون من قبل وكلائهم أو أي ممثل آخر حتى لو لم يكن محامياً. "المادة 2-2 (أ) والمادة 2-3 (أ)"
- تعيين الغرفة محكمين حسراً من جدول المحكمين الرياضيين المعتمد منها، مع ضمان تعيين محكمين لا تضارب مصالح لهم ومن ذوي الكفاءة.

English

الإنصاف بنا الخدمة الإلكترونية الأخبار المنشورات الوساطة التحكيم محكمة الغرفة بيئة عنا

تقديم طلب تحكيم أول درجة بموجب قواعد التحكيم الرياضي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات

6 الدفع 5 مسائل إجرائية 4 المرفقات 3 المحكم ضدهم 2 المحكمون 1 إرشادات

إرشادات

لتقديم طلب تحكيم أول درجة عبر الإنترنت بموجب قواعد التحكيم الرياضي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات:

1. أكمل نموذج الطلب الإلكتروني هذا، بما في ذلك تعليمات دفع رسوم التسجيل.
2. قدم النموذج عن طريق الضغط على زر «إرسال».

نطلب التحكيم وجميع المستندات المصاحبة له إلى كل أطراف التحكيم الأخرى وذلك بالوسائل التي تم اختيارها.

للتتأكد من استلام الطلب، وسيحيط نفس البريد الإلكتروني المرسل لك على بريدك الإلكتروني.

الآخري في التحكيم

طرق حل النزاعات الرياضية دوليًّا



محكمة التحكيم الرياضية
(كاس)



الاتحادات الدولية

الاتحادات الدولية

- التحكيم لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا):
 - يجب أن يكون هناك شرط للتحكيم.
 - يجب أن يكون النزاع دولياً.



الاتحادات الدولية

- محكمة التحكيم لدى الاتحاد الدولي لكرة السلة (فيبا):
 - يشترط فقط بأن يكون شرط التحكيم منصوص عليه في العقد أو بعد نشوء النزاع.

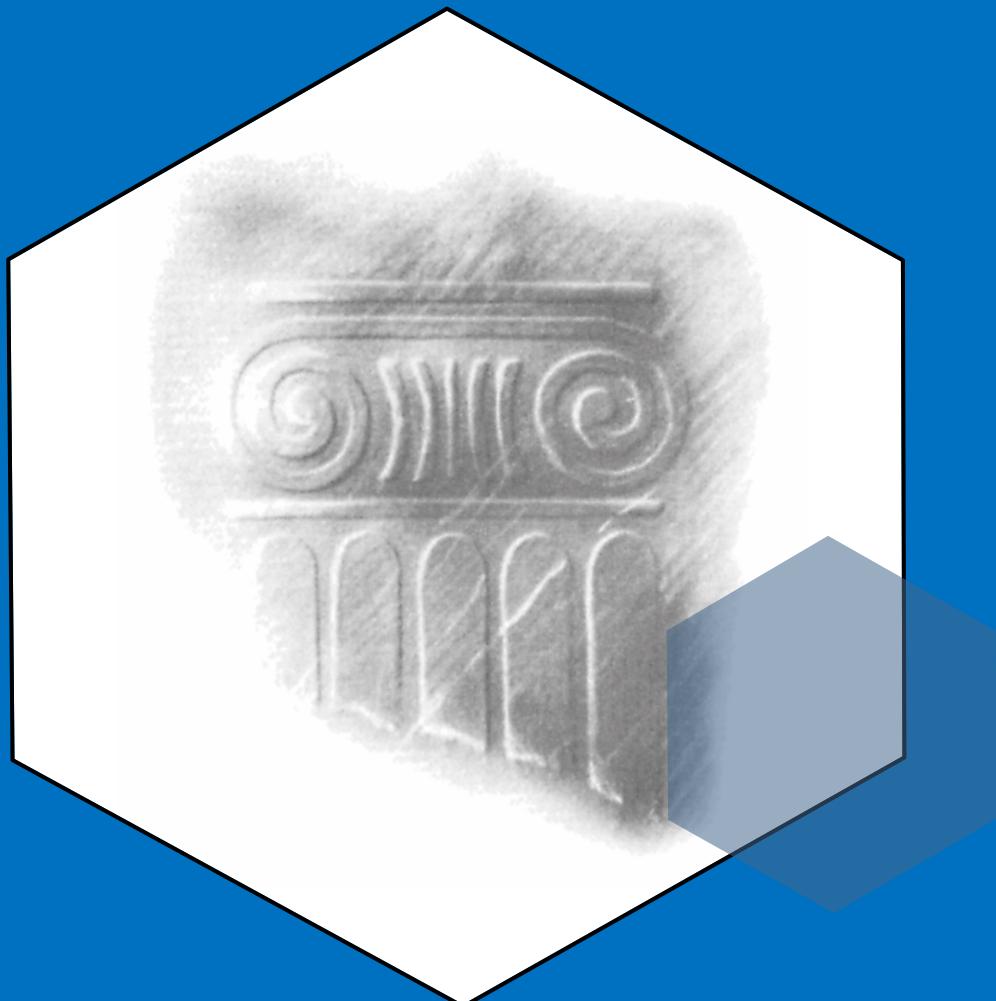


محكمة التحكيم الرياضية (كاس)



- هي مؤسسة مستقلة عن أي منظمة رياضية، تابعة إدارياً ومالياً للمجلس الدولي للتحكيم الرياضي، وتهدف لتسوية النزاعات المتعلقة بالأنشطة الرياضية عن طريق التحكيم أو الوساطة أو عن طريق القواعد الإجرائية التي يتم تكييفها وفقاً لمتطلبات واحتياجات محددة في عالم الرياضة.
- تم إنشاء هذه المحكمة عام 1984 ويقع مقرها الرئيسي في لوزان في سويسرا، وتوجد لديها محاكم في نيويورك و سيدني، فضلاً عن محكمة مؤقتة يتم إنشاؤها في المدن المستضيفة للألعاب الأولمبية خلال فترة إقامة الألعاب ومؤخراً فتحت أفرع لها في الإمارات، ماليزيا، الصين ومصر.
- لدى هذه المحكمة ما يقارب من 300 محكم من 87 دولة، ويتم تسجيل حوالي 300 قضية لدى المحكمة سنوياً.

الولاية القضائية لمحكمة التحكيم الرياضية (كاس)



- بصفة عامة لا يجوز تقديم النزاع إلى محكمة التحكيم الرياضي إلا إذا كان هناك اتفاق تحكيم بين الطرفين المتنازعين يحدد الجوء إلى هذه المحكمة ويعترف بالولاية القضائية لها.
- ولكن من الناحية العملية نجد أن جميع الاتحادات الأولمبية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية للدول قد اعترفت بالولاية القضائية لمحكمة التحكيم الرياضية للنظر في المنازعات الناشئة عن ممارستها لأنشطتها.
- كما أن قرارات محكمة التحكيم يمكن الطعن فيها لدى المحكمة الاتحادية السويسرية، ولكن نادراً ما ينجح استئناف القرارات الصادرة من محكمة التحكيم الرياضية، وإذا نجح مثل هذا الاستئناف فغالباً ما يكون مقتصرًا على المسائل الإجرائية دون أن يمس جوهر النزاع.

شكراً لكم

